: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i42.552

P-ISSN: 2312-6639
E-ISSN: 2669-9203

TJFPS
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/politic/index
Tikrit Journal for Political Science
مجلة تكريت للعلوم السياسية
IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

No.42

"آثار تطبيق النظام الديمقراطي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003"

"The Effects of Implementing the Democratic System on Political Stability in Iraq After 2003"

Assistant Lecturer Zainab Sameer Abdul- Alai [a]
Ministry of Education – Al-Karkh Second Directorate of Education [a]
https://orcid.org/0000-0001-9859-0560

م.م. زينب سمير عبد العالي [a] *
وزارة التربية – مديرية تربية الكرخ الثانية

Article info.

Article history:

- Received 12 Oct.2025
-Received in revised form 10 Dec. 2026
- Accepted 23. Feb. 2026
Final Proofreading 15 Mar. 2026
- Available online: 31. Mar .2026

Keywords:

- Democracy,
- political stability
- democratic transition
- political sectarianism
- social justice.

©2026. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This study aims to explore the impact of implementing a democratic system on political stability in Iraq following the 2003 regime change. It analyzes the country's transition from authoritarian rule to a parliamentary democracy, as established by the 2005 Iraqi Constitution. The researcher employs a descriptive and analytical methodology, drawing on international indicators and data from sources such as the World Bank, Freedom House, and the United States Institute of Peace, alongside relevant political literature on democratic transitions in developing nations.

The findings reveal that the adoption of democracy in Iraq has remained largely superficial, lacking the institutional and social reforms necessary to support a stable political environment. This shortfall has contributed to ongoing political fragility and declining governance metrics. The study identifies political sectarianism, power-sharing mechanisms, weak social justice, and a deficient democratic culture as key barriers to political stability.

The study recommends restructuring the electoral system to ensure fair and inclusive representation, fostering democratic values through education and media, and implementing comprehensive development

*Corresponding Author: Zainab Sameer Abdul- Alai, EMail: zainabalshkrch@gmail.com ,Tel: +964 771 750 7885, Affiliation: Ministry of Education – Al-Karkh Second Directorate of Education

policies to achieve social justice. Moreover, enhancing judicial independence and reducing external interference are deemed essential to establishing a durable and effective democratic framework in Iraq.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

- الاستلام: 12 تشرين الثاني 2025
- بعد التنقيح 10 كانون الأول 2026
- القبول: 23 شباط 2026
- التدقيق النهائي 15 اذار 2026
- النشر المباشر: 31 اذار 2026

الكلمات المفتاحية:

- **الديمقراطية**
- **الاستقرار السياسي**
- **التحول الديمقراطي**
- **الطائفية السياسية**
- **العدالة الاجتماعية**

الخلاصة: يهدف هذا البحث إلى دراسة آثار تطبيق النظام الديمقراطي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 وذلك من خلال تحليل تجربة التحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي البرلماني الذي نصّ عليه الدستور العراقي لعام 2005م.

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي مستندة إلى بيانات ومؤشرات دولية مثل تقارير البنك الدولي، فريدوم هاوس، معهد السلام الأميركي، إضافة إلى مراجعة الأدبيات السياسية المتعلقة بالتحول الديمقراطي في الدول النامية.

تُظهر نتائج البحث أن تطبيق الديمقراطية في العراق بقي محصورًا في الإطار الشكلي دون تحقيق الإصلاحات المؤسسية والاجتماعية المطلوبة ما أدى إلى استمرار الهشاشة السياسية وتراجع مؤشرات الحوكمة، كما بينت الدراسة أن الطائفية السياسية، نظام المحاصصة، ضعف العدالة الاجتماعية، وتدني الثقافة الديمقراطية، كانت من أبرز العوامل التي قوضت فرص الاستقرار السياسي.

وأوصت الباحثة بضرورة إعادة هيكلة النظام الانتخابي بما يضمن التمثيل العادل وتعزيز الثقافة الديمقراطية عبر التعليم والإعلام وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سياسات تنموية شاملة فضلًا عن دعم استقلال القضاء وتحجيم النفوذ الخارجي بما يسهم في تحقيق استقرار سياسي فعّال ومستدام في ظل نظام ديمقراطي حقيقي.

المقدمة:

شهد العراق تحولًا سياسيًا جوهريًا بعد عام 2003 عقب سقوط نظام الحكم الاستبدادي ودخول القوات الأميركية إلى البلاد مما مهّد الطريق لتبني نظام ديمقراطي يُفترض أن يُعزز التعددية السياسية ويحترم حقوق الإنسان ويحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة، وقد نصّ الدستور العراقي الصادر عام 2005م على أن "جمهورية العراق دولةٌ اتحاديةٌ واحدةٌ مستقلةٌ ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي"[1] غير أن تطبيق هذا النظام واجه تحديات هيكلية وأمنية واجتماعية أثّرت بشكل كبير على مسار الاستقرار السياسي.

ففي الوقت الذي أُجريت فيه أول انتخابات برلمانية تعددية في "كانون الثاني/يناير 2005 بمشاركة ما يقارب 58%"[2] من الناخبين فإن المشهد السياسي اتسم منذ ذلك الحين بالتجاذبات الطائفية، الانقسامات الحزبية، ضعف مؤسسات الدولة مما أدى إلى هشاشة في عملية صنع القرار وتكرار الأزمات السياسية ووفقًا لتقارير "مؤشر الحوكمة العالمي" الصادر عن البنك الدولي فإن مؤشر الاستقرار السياسي في العراق تراوح بين −2.5 (الأدنى) و2.5 (الأعلى) وقد سجل العراق في عام 2006م نسبة −2.2 وظل ضمن هذه المنطقة الحرجة حتى عام 2022 إذ لم يتجاوز −1.8 ما يعكس هشاشة الاستقرار رغم مضي ما يقارب عقدين على الانتقال الديمقراطي[3].

من جهة أخرى أظهرت إحصائيات مؤسسة فريدوم هاوس (Freedom House) أن العراق لا يزال يُصنّف ضمن الدول "غير الحرة" إذ سجل في تقرير عام 2023م مجموع نقاط 29 من أصل 100 ما يدل على استمرار ضعف الحريات السياسية والمدنية رغم وجود نظام ديمقراطي شكلي، وبحسب دراسة صادرة عن معهد السلام الأميركي (USIP) عام 2021م فإن أكثر من 70% من العراقيين يُبدون عدم رضاهم عن الأداء

(1) دستور جمهورية العراق، 2005م، المادة (1).

(2) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2005م، التقرير الرسمي، بغداد، 2005م.

(3) راجع: البنك الدولي، Worldwide Governance Indicators – Political Stability Index: Iraq، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة، متاح على الرابط: https://info.worldbank.org/governance/wgi/، تاريخ الاطلاع: أبريل 2025م.

السياسي للنخبة الحاكمة ويعتبرون أن النظام الديمقراطي لم يحقق تطلعاتهم بسبب تغلغل الفساد، تسييس القضاء، ضعف المشاركة السياسية الفعّالة[1].

أهمية البحث: يحظى البحث الحالي بأهمية على المستوى العملي والعملي والمجتمعي وكما يأتي:

1. يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات السياسية المتعلقة بتجربة التحول الديمقراطي في العراق من خلال تقديم تحليل نقدي معمق للعلاقة بين تطبيق النظام الديمقراطي ومخرجات الاستقرار السياسي كما يُعد مرجعًا علميًا يساعد الباحثين في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية على فهم خصوصية النموذج العراقي في الانتقال الديمقراطي وما يعتريه من تحديات بنيوية.
2. يُبرز هذا البحث أثر الأداء السياسي على حياة المواطن العراقي ويسلط الضوء على العلاقة بين المشاركة السياسية الفعالة والاستقرار المجتمعي مما يساعد على رفع مستوى الوعي العام بأهمية الديمقراطية كوسيلة لتحقيق الأمن السياسي والرفاه الاجتماعي لا كمجرد بنية شكلية.
3. يوفر البحث توصيات عملية لصانعي القرار والمؤسسات التشريعية والتنفيذية في العراق بشأن آليات تحسين أداء النظام السياسي وتعزيز فاعلية مؤسسات الدولة ضمن الإطار الديمقراطي بما يحقق درجة أعلى من الاستقرار السياسي ويحدّ من ظواهر الانقسام والشلل المؤسسي.

إشكالية البحث: رغم مرور أكثر من عقدين على سقوط النظام السلطوي في العراق عام 2003 وتبني نظام ديمقراطي برلماني نص عليه الدستور العراقي لعام 2005 لا يزال الواقع السياسي العراقي يشهد حالة من عدم الاستقرار المزمن تتجلى في تكرار الأزمات السياسية، تراجع مؤشرات الحوكمة، تفكك مؤسسات الدولة، تنامي تأثير الفواعل غير الرسمية على القرار السياسي فقد كان من المأمول أن يُسهم اعتماد النظام الديمقراطي في تحقيق قدر من الاستقرار السياسي عبر إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية إلا أن التطبيق العملي لهذا النظام في السياق العراقي اصطدم بجملة من التحديات البنيوية مثل الطائفية السياسية وتوزيع السلطة وفق المحاصصة وانتشار الفساد مما أدى إلى نتائج معاكسة لما هو مأمول في الأنظمة الديمقراطية المستقرة.

وانطلاقًا من هذا الواقع تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في التساؤل الاتي:

(1) United States Institute of Peace (USIP), Public Opinion in Iraq: Findings from National Surveys, Washington D.C., 2021.

إلى أي مدى أسهم تطبيق النظام الديمقراطي في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003؟

وتنبثق من التساؤل الرئيس للبحث مجموعة من الأسئلة الفرعية من أبرزها:

1. إلى أي حدّ التزم النظام السياسي العراقي بمبادئ الديمقراطية الحقيقية كالتمثيل والمساءلة والمشاركة؟
2. ما مدى تأثير الطائفية السياسية والمحاصصة الحزبية على فعالية النظام الديمقراطي في العراق؟
3. كيف انعكست الأزمات السياسية المتكررة على عمل مؤسسات الدولة واستقرارها؟
4. ما أثر غياب العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية على ثقة المواطنين بالنظام الديمقراطي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث الحالي من افتراض رئيسي مفاده وجود أثر لتطبيق النظام الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 على الاستقرار السياسي.

مناهج البحث: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي نظرًا لطبيعة الموضوع ولكونه الأنسب في دراسة الظواهر السياسية المعقدة من خلال وصفها وصفًا دقيقًا وتحليل أبعادها المختلفة في ضوء المعطيات النظرية والبيانات الواقعية المتاحة.

وقد وظفت الباحثة هذا المنهج في مرحلتين:

– المرحلة الوصفية: استعرضت خلالها الأسس النظرية لمفهوم النظام الديمقراطي ومتطلباته ومؤشراته بالإضافة إلى رصد أبرز ملامح الواقع السياسي العراقي بعد عام 2003 من حيث البنية الدستورية والتحولات المؤسسية والبيئة الانتخابية.

– المرحلة التحليلية: تناولت تحليل العلاقة بين الممارسات الديمقراطية الفعلية والاستقرار السياسي بالاعتماد على تقارير دولية مثل مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي وتقارير فريدوم هاوس والدراسات الصادرة عن منظمات مثل معهد السلام الأميركي

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي للنظام الديمقراطي،

والمبحث الثاني يبحث في الواقع السياسي في العراق بعد عام 2003،

أما المبحث الثالث فيحلل أثر النظام الديمقراطي على الاستقرار السياسي.

ويُختتم البحث بخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: النظام الديمقراطي

تُعد الديمقراطية من المفاهيم السياسية العريقة التي تعود جذورها إلى الحضارة اليونانية القديمة ويشير مالك بن نبي إلى أن مصطلح "الديمقراطية" قد صيغ في اللغة اليونانية قبل عهد بيركليس أي حوالي خمسة قرون قبل الميلاد وقد ورد هذا المصطلح على لسان هذا الزعيم في إحدى خطبه أثناء احتفال جنائزي رسمي لتأبين ضحايا الحرب بين أثينا وإسبرطة إذ عبّر عن مبدأ سيادة الشعب بوصفه جوهرًا لهذا النظام السياسي[1].

أولاً: تعريف النظام الديمقراطي

قد تنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم النظام الديمقراطي تبعًا لاختلاف المرجعيات الفكرية والفلسفية ففي كتابه الشهير العقد الاجتماعي يُعرّف "جان جاك روسو" الديمقراطية بأنها: "السيادة التي تتم ممارستها دون وسيط من قبل الشعب نفسه"[2] إذ يؤكد أن السلطة السياسية لا تكون شرعية إلا إذا كانت مستمدة من الإرادة العامة.

أما "مونتسكيو" فيقدم تصورًا آخر إذ يرى أن الديمقراطية هي "ذلك النظام الذي يحكم على أساس الفضيلة السياسية والتي تعني حب الدولة والمساواة" ويشير إلى أن هذا النظام يقتضي اختيار المواطنين على أساس مبدأ تكافؤ الفرص مع توزيع السلطة التشريعية بين الأفراد وضرورة أن يكون التصويت عامًا وشاملًا[3].

كذلك يرى "ألان تورين" أن الديمقراطية لا تقتصر على كونها نظامًا مؤسسيًا ينظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بل تتجاوز ذلك لتُصبح نمطًا شاملاً للحياة الاجتماعية إذ يقول: "ليس لتعريف الديمقراطية بوصفها البيئة المؤسساتية الملائمة لتشكيل الأفعال الحرة من معنى ملموس ما لم تنفذ الروح الديمقراطية إلى كافة مظاهر الحياة الإنسانية بدءًا من المدرسة والأسرة إلى دور الرعاية الاجتماعية وحتى المصنع"[4] ويعني بذلك أن الديمقراطية لا تتحقق بصورة فاعلة إلا إذا تغلغلت قيمها – كالحرية والمساواة والحوار والمشاركة – في جميع البنى الاجتماعية والثقافية وليس فقط في المؤسسات السياسية الشكلية.

---

(1) مالك بن نبي، **القضايا الكبرى**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، (دمشق، 1991م)، ص134.

(2) Jean-Jacques Rousseau, **The Social Contract**,(France: 1762), p. 54.

(3) Montesquieu, **The Spirit of the Laws**, (London: 1748, Book II), p. 30.

(4) ليبست، سيمور مارتن، **رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة**، ترجمة: خيري حماد، دار الآفاق، (بيروت، 1962م)، ص210–212.

ويُضيف "جون لوك" بعدًا تعاقديًا للديمقراطية إذ يعرّفها بأنها: "نظام تُمنح فيه الأغلبية التي شكّلت سلطة الجماعة الحق في سن القوانين وتنفيذها بواسطة موظفين يتم تعيينهم لهذا الغرض"[1].

وفي السياق ذاته تذكر الباحثة "ماري آن" أن الديمقراطية هي "نظام سياسي تُسند فيه السلطة إلى الشعب ويمارسها بنفسه أو من خلال ممثلين عنه يتم انتخابهم بحرية"[2].

كما ورد في دائرة المعارف البريطانية أن الديمقراطية تمثل شكلًا من أشكال الحكم يُمارس فيه المواطنون السلطة السياسية إما مباشرة من خلال اتخاذ القرار وهو ما يُعرف بالديمقراطية المباشرة أو عبر ممثلين عنهم وهو ما يُسمى بالديمقراطية النيابية[3].

أما الباحث "P. John" فيؤكد أن الديمقراطية تقوم على مبدأ "المساواة السياسية" ويقصد بها مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات العامة ومراقبة أعمال الحكومة[4] ويضيف "بادوفر" بأن النظام الديمقراطي هو "نظام سياسي يتقاسم فيه المواطنون السلطة ويختارون حكّامهم بحرية ويحتفظون بحقهم في الرقابة الدائمة على الحكومة"[5].

ويُعرّف الحكم الديمقراطي بأنه "مشاركة الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حكم نفسه من خلال اختيار ممثليه بإرادة حرة وقبول مبدأ الأغلبية مع إمكانية تغيير الحكّام سلميًا بنفس الوسائل التي أتت بهم إلى الحكم"[6] وتُعرف الحكومة الديمقراطية بأنها "حكومة تقوم على السيادة الشعبية وتحقق الحرية والمساواة السياسية وتخضع فيها السلطة لرقابة الرأي العام"[7].

ويطرح الفقيه الدستوري "شارل ديباس" تصورًا فلسفيًا للديمقراطية موضحًا أنها إحدى الإجابات الممكنة على سؤال: "باسم من وبواسطة من ولأجل من تمارس السلطة؟" ويؤكد أن الديمقراطية تتحقق عندما تُمارس

(1) John Locke, **Two Treatises of Government**,(London: 1689, Book II), p. 96.
(2) Marie-Anne Cohendet, **Science politique et institutions, Ellipses**,(Paris, 2005), p. 112.
(3) Encyclopaedia Britannica, Democracy, 2023, https://www.britannica.com/topic/democracy, Accessed: April 2025.
(4) P. John, Analysing **Public Policy, Continuum**,(London: 1996), p. 66.
(5) S. K. Padover, **Democracy and Its Critics**, D. Van Nostrand, (New York, 1967), p. 88.
(6) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **مبادئ الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان**، (القاهرة: 2008م)، ص42.
(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **الحكم الديمقراطي وتعزيز المشاركة**،(نيويورك، 2010م)، ص27.

السلطة باسم العدد ولمصلحة مجموع الأمة ويتم ممارستها من طرف كل أفرادها لا باسم طبقة أو جماعة محددة[1].

ثانياً: متطلبات النظام الديمقراطي

يمكن القول إن قيام النظام الديمقراطي لا يقتصر على مجرد وجود مؤسسات سياسية منتخبة أو نصوص دستورية تُنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بل يستلزم توفر منظومة متكاملة من الشروط والقيم الأساسية التي تُؤسّس لبيئة ديمقراطية فعلية وتُمكّن الأفراد من ممارسة حقوقهم وحرياتهم في إطار من المسؤولية والمشاركة الواعية وفي هذا الاطار سعى عدد من المفكرين وفي مقدمتهم سيدني هوك (Sidney Hook) وجون ديوي (John Dewey) إلى تحديد المتطلبات الفكرية والسلوكية التي تُعدّ شرطًا لنجاح التجربة الديمقراطية واستمرارها ويحدد حمدي عبد الحميد هذه المتطلبات في إطار متكامل وكما يأتي:[2]

1. تكافؤ الفرص (Equal Opportunities): يمثل مبدأ تكافؤ الفرص أحد الأسس الجوهرية للديمقراطية إذ يفترض معاملة جميع الأفراد على قدم المساواة والاعتراف بقيمة كل فرد بوصفه كائنًا مستقلًا يتمتع بحقوق متساوية غير أن هذا المبدأ لا يعني بالضرورة المساواة في القدرات أو المواهب بل يتطلب معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر سلبًا في قدرة الأفراد على تنمية ذواتهم والمشاركة الفعالة في الحياة العامة فالديمقراطية الحقيقية تقتضي ضمان مستويات معيشية متقاربة تُمكّن الجميع من الوصول إلى الموارد والفرد وباختصار لا يجب فهم المساواة بوصفها عملية ميكانيكية أو حسابية وإنما كمبدأ تنظيمي يضمن العدالة الاجتماعية ويُعد غيابه تهديدًا مباشرًا لاستمرار النظام الديمقراطي واستقراره.

2. التنوع والتفرد (Variety and Uniqueness): تُبنى الديمقراطية على الإيمان بقيمة الاختلاف وحق الأفراد في التعبير عن تفردهم وتميزهم سواء في الآراء أو الأساليب أو أنماط الحياة وكما يشير "هوك" فإن المجتمع الديمقراطي لا يسعى إلى طمس الفوارق أو توحيد الأذواق بل يحتضن التعددية ويشجع المعارضة البناءة والنقاش الحر فالمجتمعات التي تُكبت فيها مظاهر التباين الفكري أو تُفرض فيها أنماط موحدة من التفكير

(1) Charles Debbasch, **Droit Constitutionnel, Economica**,(Paris: 1992), p. 44.

(2) حمدي عبد الحميد محمد محمد، "مفهوم الديمقراطية عند سيدني هوك"، **مجلة كلية الآداب** – (جامعة سوهاج، العدد 54، الجزء الأول، يناير 2020م)، ص246–249.

والسلوك تكون أقرب إلى السلطوية منها إلى الديمقراطية ومن ثم فإن احترام التعدد والاختلاف يمثل ركيزة أساسية لبناء بيئة ديمقراطية صحية تُفرز خبرات جديدة ومواقف مبتكرة من خلال تفاعل وجهات النظر المختلفة.

3. الشجاعة الأخلاقية (Moral Courage): يُعدّ الإيمان بالديمقراطية التزامًا أخلاقيًا يتطلب شجاعة في الدفاع عن القيم الإنسانية وفي مواجهة الظلم والاستبداد ويرى "هوك" أن الحياة الكريمة لا تتحقق إلا عندما يكون الإنسان حرًا في خياراته ومسؤولًا عن أفعاله لذلك فإن الشجاعة الأخلاقية ليست فقط فضيلة فردية بل شرط أساسي لوجود مواطنين قادرين على حماية الديمقراطية ومقاومة الاستسلام للواقع الفاسد فالديمقراطية بحسب هذا التصور لا تُبنى على الخضوع أو التردد بل على الفعل الواعي والانخراط في الحياة العامة بما يعزز كرامة الإنسان وحريته دون خوف من تبعات المواجهة مع السلطة أو التيارات الاستبدادية.

4. الذكاء النقدي (Critical Intelligence): ترتبط الديمقراطية ارتباطًا وثيقًا بتنمية ملكات التفكير العقلاني والنقدي لدى الأفراد ووفقًا لفلسفة "جون ديوي" وامتدادها عند "هوك" فإن الديمقراطية ليست فقط نظامًا سياسيًا بل هي طريقة عقلانية في معالجة التحديات العامة حيث يُعدّ الذكاء أداة لفهم الواقع وتحليل المشكلات واتخاذ قرارات قابلة للتعديل في ضوء التجربة ومن هذا المنطلق فإن الديمقراطية تشجع على التفكير العلمي والتجريبي وتُقوّض أسس الجمود العقائدي والتفسيرات المطلقة إذ تُعدّ السياسة في هذا الإطار مجالًا للاجتهاد والنقد لا لتقديس الأفكار أو احتكار الحقيقة.

المطلب الثاني: الواقع السياسي العراقي بعد عام 2003

دخل العراق بعد عام 2003 في دوامة من الأزمات السياسية المتلاحقة انعكست على بنية النظام السياسي ومؤسساته وأثّرت على مجمل عملية بناء الدولة لا سيّما في ظل هشاشة القواعد القانونية وصعود الهويات الفرعية وتغليب منطق المحاصصة على منطق الكفاءة والمواطنة وتلخص الباحثة الواقع السياسي في العراق من خلال:

اولاً: الازمات السياسية في العراق بعد عام 2003

1. الطائفية السياسية في العراق

شهد العراق بعد نيسان/أبريل 2003 تحوّلات جذرية في بنيته السياسية اتخذت في مجملها طابعًا طائفيًا صريحًا إذ أن معظم القوى السياسية التي تصدرت المشهد عقب سقوط النظام السابق بُنيت على أسس طائفية

وهوياتية ما أفرز أحزابًا تتماهى بشكل واضح مع الطائفة أو القومية التي تمثلها وأصبح من الصعب تصنيفها كأحزاب وطنية جامعة بل أصبحت بطبيعتها أحزابًا شيعية أو سنية أو كردية.[1]

فعلى سبيل المثال تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني على أساس قومي كردي ولم يكن الخلاف الذي نشب لاحقًا بين مؤسسيه – والذي أسفر عن انشقاق نتج عنه تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني – خلافًا أيديولوجيًا بقدر ما كان انعكاسًا لعوامل سوسيولوجية وثقافية داخلية مثل الانقسام بين المكون السوراني والمكون البهديناني، وقد استُخدمت المقولات الأيديولوجية كمبررات شكلية لإخفاء هذا الانقسام الحقيقي

أما حزب الدعوة الإسلامية فقد تأسس منذ بداياته الأولى على أساس مذهبي واضح إذ دار الخلاف بين المؤسسين منذ الاجتماع التأسيسي حول هوية الحزب: هل ستكون هوية وطنية تتجاوز الطائفية أم هوية مذهبية شيعية؟ كما نشأ خلاف آخر حول طبيعة العلاقة مع إيران وقد غلّبت الأغلبية آنذاك البُعد المذهبي وهو الخلاف ذاته الذي شهدته تجربة "حزب التحرير" عام 1963 كما أن المجلس الأعلى الذي تشكّل في بداياته بوصفه مظلة لقوى المعارضة الشيعية ظل أسير لحظة التأسيس تلك إذ طغت الهوية الشيعية على طروحاته السياسية وهي السمة نفسها التي طبعت التيار الصدري الذي نشأ تنظيميًا بعد 2003[2].

وقد ساهمت (النخبة الشيعية) التي كانت في المنفى قبل 2003 في تأصيل هذا الاتجاه الهوياتي الطائفي من خلال أعمال تنظيرية تناولت الهوية (الشيعية) والدولة العراقية من بينها كتاب (الشيعة) والدولة القومية لـ"حسن العلوي" وكتاب مشكلة الحكم في العراق لـ"عبد الكريم الأزري"، إذ أكد الكاتبان على فكرة التمييز الممارس ضد الشيعة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وأهمية إعادة توزيع السلطة بما يضمن تمثيلًا منصفًا للشيعة في النظام السياسي.

وفي المقابل فإن جميع القوى السنية دون استثناء قد تأسست هي الأخرى على قاعدة الهوية السنية ويشمل ذلك حتى الكيانات التي ظهرت بواجهات وطنية مثل القائمة العراقية التي رغم تركيبتها المتنوعة ظاهريًا إلا أنها وُصفت فعليًا بأنها تمثل ائتلافًا سنيًا في سياق التصنيف الهوياتي بعد 2003 أما الحزب الإسلامي

---

[1] يحيى الكبيسي، **العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة، 2013) ، ص5.

[2] لطفي حاتم، **الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية**، ط1، (العراق: منشورات تموز، 2007م) ، ص20–28.

العراقي فقد وُلد عام 1960 في ظل دولة يغلب عليها الطابع السني إلا أنه بعد عام 2003 عاد لتبني المقولة السنية بشكل واضح في خطابه السياسي وممارساته العملية [1].

ومن الجدير بالذكر أن هذا الطابع الطائفي لم يقتصر على الأحزاب الدينية وحدها بل امتد أيضًا إلى الأحزاب العلمانية والليبرالية التي تأثرت هي الأخرى ببنية المشهد السياسي الطائفي مما يعكس مدى تغلغل البُعد الهوياتي في تشكيل النخبة السياسية العراقية عمومًا بغض النظر عن الخطاب الأيديولوجي المُعلن، وبالتالي فإن الطائفية السياسية ليست مجرد ظاهرة دينية وإنما هي مقولة أيديولوجية هوياتية عابرة للتيارات.

2. أزمة الدستور العراقي

تُعرَّف الأزمة الدستورية (La crise constitutionnelle) بأنها الحالة التي تنشأ نتيجة التناقض بين الوضع السياسي القائم في الدولة والدستور المُعتمد سواء من إذ الروح العامة للنظام أو من خلال التطبيقات العملية لمواد الدستور وتتمثل هذه الأزمة في لحظة تعجز فيها الوثيقة الدستورية عن تنظيم ممارسة السلطة السياسية إذ لا تُدار مؤسسات الدولة وفقًا للمعايير القانونية المحددة دستوريًا [2].

وتتجلى الأزمة الدستورية في العراق في فقدان الدستور لقدرته التنظيمية إذ لم يعد يعبر عن "السنن" القانونية الملزمة (Norms) بل أصبح يعكس صراعًا مفتوحًا على السلطة (Nomos) وهو ما يُشير إلى تآكل تدريجي في الشرعية القانونية للدولة دون الوصول إلى إلغاء صريح للدستور ويؤدي هذا الوضع إلى تعميق ما يُعرف بـ "أزمة القانون" إذ أن جوهر الدولة – أو ما يُعرف بـ raison d'État – لم يعد قائمًا على سيادة القانون بل أضحى مستندًا إلى شرعية سلطوية شخصية إذ تُستمد المشروعية السياسية من الحاكم ذاته وليس من النصوص الدستورية والمؤسسات القانونية[3].

ثانياً: الواقع الديمقراطي في العمليات الانتخابية في العراق بعد عام (2003)

منذ عام 2003 شكّلت الانتخابات في العراق إحدى الركائز الأساسية في بناء النظام الديمقراطي الجديد إذ اعتُبرت وسيلة لتجسيد إرادة الشعب وترسيخ التداول السلمي للسلطة غير أن العملية الانتخابية في العراق لم تكن معزولة عن السياقات السياسية والأمنية والاجتماعية المعقدة ما انعكس على "الأمن الديمقراطي"

(1) المصدر السابق.

(2) أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ج1، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1974م)، ص39.

(3) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، ط4، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م)، ص159.

المرتبط بها أي القدرة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة ضمن بيئة آمنة تُضمن فيها المشاركة الواسعة وتُصان فيها الشرعية السياسية.

ففي 30 كانون الثاني/يناير 2005 أُجريت أول انتخابات عامة لتشكيل الجمعية الوطنية وسط ظروف أمنية مضطربة وانتشار واسع للقوات الأجنبية وقد أُنيط بهذه الجمعية إعداد دستور دائم يمهد لإنهاء المرحلة الانتقالية وقد جرت الانتخابات وفق نظام الدائرة الواحدة والتمثيل النسبي وشهدت مشاركة ما يزيد عن نصف عدد الناخبين بالرغم من التحديات الكبيرة.[1] وقد كان للفتاوى الدينية أثر بالغ في توجيه سلوك الناخبين حيث بلغت أعلى نسب المشاركة في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية بدعم من المرجعية الدينية بينما شهدت المحافظات السنية أدنى نسب مشاركة بسبب فتاوى دعت إلى المقاطعة بحجة رفض الاحتلال وشرعية النظام السياسي القائم[2] وأدى هذا الانقسام إلى تآكل الأمن الديمقراطي إذ فُسّر ضعف المشاركة بوصفه تهميشًا سياسياً لمكوّن أساسي في البلاد مما مهّد لانقسامات لاحقة خطيرة.

أما الانتخابات التشريعية الثانية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005 فقد جاءت بعد إقرار الدستور الجديد وشهدت مشاركة واسعة من مختلف فئات المجتمع إذ بلغ عدد المصوتين (12,396,631) ناخباً موزعين على أكثر من (31,000) محطة اقتراع إضافة إلى تصويت الخارج والقوات الأمنية والمحتجزين حيث اقتربت نسبة المشاركة من 80% مع ارتفاع ملحوظ لمشاركة المحافظات السنية مقارنة بالانتخابات السابقة[3] ومع ذلك بدأت ملامح الشحن الطائفي بالتبلور إذ اتسم التصويت بالاصطفاف الهوياتي ما شكّل تهديدًا جديدًا للأمن الانتخابي إذ تحولت العملية من أداة لبناء الوحدة الوطنية إلى ساحة لإعادة إنتاج الانقسام المجتمعي[4].

وفي الاطار ذاته جرت أول انتخابات لمجالس المحافظات في التاريخ العراقي الحديث بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية وكان يُفترض أن تُكرّس هذه التجربة مبدأ اللامركزية وتعزز المشاركة المحلية غير أن المقاطعة في بعض المحافظات وغياب التمثيل الحقيقي عن محافظات المكوّن السني كما حصل في الأنبار

(1) صالح ياسر وآخرون، **تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي**، مؤسسة فريدريش إيبرت، (عمّان، 2012م)، ص78–79.

(2) المصدر نفسه، ص80.

(3) المصدر نفسه، ص81.

(4) محمد المساري، **النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية**، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2019م)، ص205.

حيث بلغ القاسم الانتخابي حوالي (92) صوتًا فقط أدّت إلى اختلالات كبيرة في نتائج الانتخابات وغياب الرضا الشعبي عنها[1] وقد رسّخ هذا الواقع تشوهًا في التمثيل السياسي ساهم لاحقًا في اندلاع احتجاجات وأزمات أمنية هددت وحدة البلاد.

كما شهدت العملية الانتخابية انقسامات حادة حول قانون الانتخابات وخاصة ما تعلق بالدوائر الانتخابية وطبيعة القوائم وتمثيل محافظة كركوك التي اتُهمت فيها القوى الكردية بإحداث تغييرات ديموغرافية وقد تدخلت الأمم المتحدة لاحتواء الأزمة واقترحت تأجيل الانتخابات في كركوك والإبقاء على مجلسها لحين حسم الخلافات[2] وقبيل انتخابات آذار/مارس 2010 تصاعد الخلاف مجددًا حول شكل القوائم وتم حسمه بعد تدخل المرجعية الدينية لصالح القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة ما أدى إلى تعديل القانون بصدور القانون رقم 26 لسنة 2009[3]

ورغم إجراء الانتخابات في موعدها وإعلان النتائج فقد شهدت الساحة السياسية حالة من الاحتقان نتيجة الاعتراضات المقدمة من الكتل الكبرى وفي مقدمتها ائتلاف دولة القانون إضافة إلى مطالبات بإعادة الفرز في بعض المناطق المختلطة ما زاد من التوتر السياسي[4] كما أُثيرت خلافات حادة حول "الكتلة الأكبر" داخل البرلمان وظهرت خطابات الإقصاء والتسفيط السياسي وانتقلت الخلافات إلى الشارع في شكل احتجاجات وتحريض الأمر الذي زاد من هشاشة الأمن الديمقراطي[5].

وجاءت انتخابات عام 2014 في أوج الأزمة الأمنية إذ كانت البلاد تواجه تهديدًا غير مسبوق تمثل بسيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من الأراضي ورغم هذه الظروف تجاوزت نسبة المشاركة 60% إلا أن الانتخابات جرت في ظل تصاعد لغة التخوين والانقسام الطائفي ومقاطعة غير رسمية في المناطق السنية

---

(1) أنور سعيد الحيدري وآخرون، **النظم الانتخابية في العراق: قراءة نقدية، المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات**، 2–3 نيسان 2011، مطبعة الوقف الحديثة، (أربيل: 2012م)، ص277.

(2) صالح ياسر وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص86–87.

(3) عمار صالح البهادلي، **نظام التمثيل النسبي في العراق 2005–2018: دراسة تقويمية**، إنكي للنشر والتوزيع، (بغداد:2020م) ص264.

(4) عبد العزيز عليوي العيساوي، **نُظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام** 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بغداد: 2013م) ، ص119.

(5) **جريدة الصباح**، العدد (بغداد:1921) ، 28 آذار 2010م.

نتيجة الإحباط من الأداء السياسي السابق كما تفاقم الانقسام السياسي حول تشكيل الحكومة والخلافات بين بغداد والإقليم وبين الأحزاب الكردية ذاتها ما كاد يعطل العملية السياسية ومع ذلك تم تكليف الدكتور حيدر العبادي بتشكيل الحكومة ضمن الإطار الدستوري بعد تسوية داخلية بين الكتل الكبرى[1].

المطلب الثالث :أثر النظام الديمقراطي على الاستقرار السياسي

يُعدّ الاستقرار السياسي من المرتكزات الأساسية لنجاح أي نظام سياسي ويُقصد به غياب استخدام العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية واعتماد القوى والجماعات السياسية على الوسائل الدستورية والمؤسساتية لحل النزاعات كما يعكس الاستقرار قدرة مؤسسات النظام السياسي على التفاعل الإيجابي مع المطالب المختلفة القادمة من البيئة الداخلية والخارجية بما يضمن التوازن والاستمرارية في الأداء السياسي[2].

وقد عُرّف الاستقرار السياسي كذلك بأنه "مجموعة من الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها وتشمل انخفاض حالات الشغب والانقلابات والحروب الأهلية" غير أن هذا التعريف الذي تتبناه المدرسة السلوكية قد واجه العديد من الانتقادات نظراً لتركيزه على المظاهر السلوكية فقط واعتباره غياب العنف مؤشراً كافياً على الاستقرار إذ يهمل هذا الاتجاه الاعتبارات الجوهرية المرتبطة بأداء المؤسسات السياسية ونمط العلاقات داخل النخبة الحاكمة وهي عناصر قد لا تعبر عن نفسها من خلال سلوكيات ظاهرة لكنها ذات تأثير بالغ على الاستقرار الحقيقي وبالتالي فإن الاقتصار على المقاربة السلوكية لا يُمكّن من فهم أبعاد الظاهرة بشكل شامل ما يجعلها غير كافية لتفسير الاستقرار السياسي بمفردها[3].

وفي هذا الإطار يؤكد الباحثان Jan-Erik Lane وSvante Ersson على عدم وجود تعريف منهجي إجرائي جامع لمفهوم الاستقرار السياسي ما يجعل الاعتماد منصبًا على التعريفات العامة أو المركبة ويشيران إلى أن الاستقرار السياسي يتكوّن من عنصرين رئيسيين:

- النظام اللافوضوي: ويُقصد به غياب مظاهر العنف والقوة القسرية والقطيعة مع النظام القائم أي وجود توافق عام بين الفاعلين السياسيين على قواعد اللعبة السياسية دون اللجوء إلى أدوات الصراع العنيف.

---

(1) عمار صالح البهادلي، مصدر سبق ذكره، ص264.

(2) Jean-Erik Lane & Svante Ersson, **Politics and Society in Western Europe**, 4th ed.,(London: Sage, 1999), p. 294.

(3) إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير، (مصر، 2007م)، ص45-46.

- الاستمرارية السياسية: والتي تعني غياب التغيرات الجذرية المتكررة في بنية النظام السياسي مع انخفاض مستوى التحولات غير المنتظمة وغياب الحركات الاجتماعية الراديكالية أو القوى السياسية التي تسعى إلى تغيير جذري في طبيعة النظام أو شرعيته. [1]

وبناءً على ذلك فإن الاستقرار السياسي لا يُقاس فقط من خلال غياب العنف بل أيضاً من خلال قوة المؤسسات واستمرارية السياسات ومدى تقبل الفاعلين السياسيين لآليات التنافس السلمي وهو ما يجعل العلاقة بين النظام الديمقراطي والاستقرار السياسي علاقة مركبة لا تخلو من التوترات خاصة في الدول الخارجة من نزاعات أو ذات بنى مجتمعية منقسمة كما هو الحال في العراق.

العلاقة بين الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي

تُعد العلاقة بين الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي من القضايا المحورية التي تشغل حيزًا كبيرًا من النقاش في الدراسات السياسية المقارنة لا سيما في الدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من أنظمة سلطوية نحو أنظمة ديمقراطية ويمكن تحليل هذه العلاقة على أكثر من مستوى من بينها المستوى الاقتصادي والمستوى المؤسساتي إذ تسهم هذه الأبعاد في تحديد مدى قدرة النظام الديمقراطي على تحقيق الاستقرار السياسي أو العكس.

1. مستوى التنمية الاقتصادية.

يُعدّ البُعد الاقتصادي من أبرز المحددات التي تؤثر على مسار التحول الديمقراطي واستدامة الاستقرار السياسي إذ تشير الأدبيات الحديثة في علم السياسة المقارن إلى أن التحول الديمقراطي لا يمكن أن يحقق نتائجه المرجوة ما لم يُبنَ على قاعدة اقتصادية مستقرة وقادرة على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية ووفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فإن الدول ذات الاقتصادات القوية تكون أكثر قدرة على تحمل تكلفة التحول الديمقراطي بينما تعاني الدول ذات البُنى الاقتصادية الهشة من اضطرابات سياسية واجتماعية تُهدد تجربة الديمقراطية الناشئة[2]

(1) 4 Jean-Erik and Svante Arvson, P**olition and society in western Europe,** (London: Sage Publications jourth Edition, 1999), P: 294.
(2) UNDP, **Arab Human Development Report: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality**, (United Nations Development Programme, 2016).

وترتبط هذه العلاقة بما يُعرف في النظرية السياسية بـ"أطروحة الحد الأدنى للتنمية" والتي تفترض أن الديمقراطية لا تزدهر إلا في ظل توافر حد معين من التنمية الاقتصادية يشمل التوزيع العادل للثروة وتوفير الخدمات الأساسية وتخفيض معدلات الفقر والبطالة بما يؤدي إلى رفع مستوى الرضا الشعبي عن أداء الدولة وقد أشار الاقتصادي Amartya Sen الحائز على جائزة نوبل إلى أن "التنمية في جوهرها هي توسيع خيارات الناس" معتبرًا أن الديمقراطية لا تكتسب معناها الحقيقي إلا في مجتمع يتمتع بحد أدنى من الأمن الغذائي والتعليم والرعاية الصحية[1]

وفي المقابل فإن غياب التنمية الاقتصادية العادلة في ظل الديمقراطية قد يُنتج ما يُعرف بـ"الديمقراطية غير المستقرة" حيث يُستخدم النظام الانتخابي لتكريس الانقسام السياسي أو إعادة إنتاج النخب الفاسدة مما يؤدي إلى تآكل الثقة بالمؤسسات وازدياد احتمالات الفوضى أو العودة إلى أنماط حكم سلطوية وقد بيّنت دراسة صادرة عن Freedom House عام 2022 أن أغلب الانتكاسات الديمقراطية في الدول النامية كانت مرتبطة بشكل مباشر بتدهور الأوضاع الاقتصادية وغياب التنمية المتوازنة [2].

ومن هذا المنطلق فإن تعزيز التنمية الاقتصادية يُعدّ ضرورة استراتيجية لإنجاح التحول الديمقراطي وتحقيق الاستقرار عبر سياسات فاعلة تشمل العدالة الاجتماعية والإصلاح الضريبي ودعم الفئات الهشة وإيجاد فرص عمل وهو ما نصت عليه صراحة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ولا سيما الهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) [3].

2. قوة المؤسسات السياسية.

لا يقل البناء المؤسساتي أهمية عن التنمية الاقتصادية في ترسيخ الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية فوجود مؤسسات سياسية قوية وفعالة يُعدّ أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها أي نظام ديمقراطي مستقر إذ أن وضوح القواعد المنظمة للعمل السياسي وتحديد أدوار الفاعلين يعزز من الشرعية السياسية ويضمن انتظام أداء النظام ويقلّل من احتمالات الانزلاق نحو الفوضى أو الشلل المؤسسي.

(1) Sen, A., **Development as Freedom**, (Oxford University Press, 1999).
(2) Freedom House, Freedom in the World 2023: Regional Trends – Middle East and North Africa, https://freedomhouse.org ،Accessed: April 2025.
(3) الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف الأول والهدف الثامن،https://sdgs.un.org/goals، تاريخ الاطلاع: أبريل 2025م.

وتكمن أهمية المؤسسات السياسية في كونها القاعدة التي تنطلق منها كل الممارسات السياسية داخل النظام وهي الوسيط بين السلطة والمجتمع ويمكن التمييز هنا بين نمطين للعملية السياسية: الأول هو النمط السلطوي الذي تُمارس فيه العملية السياسية من خلال مؤسسات شكلية تابعة للسلطة الحاكمة حيث ينفرد الحاكم باتخاذ القرار ولا تُقبل المعارضة أو التعددية السياسية أما النمط الثاني فهو النمط الديمقراطي المؤسسي الذي يعتمد على التفاعل بين مختلف الفاعلين السياسيين ضمن مؤسسات قائمة ومحددة الصلاحيات تعمل وفق أطر دستورية وقانونية واضحة[1]

ويؤدي التنظيم المؤسسي للعملية السياسية ضمن النظام الديمقراطي إلى جملة من النتائج المهمة من أبرزها: [2]:

- قانونية العملية السياسية: أي خضوع النشاط السياسي لقواعد قانونية محددة تنظم التعيين والمساءلة وتضع معايير دقيقة للأداء والتقويم وتفرض آليات رقابية صارمة.
- عقلانية الأداء السياسي: حيث تُمنح المناصب والمؤسسات بناءً على الكفاءة والمهنية لا على أساس الولاءات أو العلاقات الشخصية مما يعزز من فعالية السياسات العامة وجودتها.
- عمومية العملية السياسية: أي اعتماد مبدأ المواطنة كأساس للمشاركة في الشأن العام بعيدًا عن المحسوبية أو التمييز القائم على العِرق أو الطائفة أو الجهة.
- استقرار الأداء المؤسسي: إذ إن وجود مؤسسات دائمة وراسخة يُقلل من هشاشة النظام ويحول دون تأثر الدولة بتغيّر الأشخاص أو تبدّل الحكومات ويضمن استمرارية السياسات العامة وتماسكها.

ومن هنا تصبح المشاركة السياسية النشطة والواعية داخل المؤسسات ضمن قواعد واضحة ومحددة ركيزة للاستقرار لا سيّما في الدول الخارجة من أزمات أو تلك التي تشهد انتقالًا ديمقراطيًا فكلما ترسّخت المؤسسية وارتفعت الثقة في القواعد الناظمة للعمل السياسي زاد الاستقرار وانخفضت فرص الانقسام أو الانهيار.

3. مستوى الثقافة السياسية

(1) شليغم غنية، **الاستقرار السياسي والمقومات والدوافع**، مداخلة 2010م، ص8.

(2)المصدر نفسه ، ص9.

تلعب الثقافة السياسية دورًا محوريًا في دعم أو تقويض العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي إذ تُشكّل الإطار القيمي والمعرفي الذي يُوجّه سلوك الأفراد والمؤسسات في الفضاء العام ويُقصد بالثقافة السياسية: "مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي يحملها المواطنون تجاه النظام السياسي ومؤسساته"[1] وتُعدّ الثقافة السياسية الديمقراطية التي تُعلي من شأن التسامح السياسي وقبول الآخر والتعددية واحترام القانون من الركائز الأساسية لترسيخ الديمقراطية وضمان استقرارها فعندما يتوفر هذا النمط من الثقافة تزداد قدرة المجتمع على حل النزاعات بطرق سلمية كما ترتفع معدلات المشاركة السياسية ويقبل المواطنون بنتائج الانتخابات حتى في حال عدم رضاهم عنها مما يُقلل من فرص العنف والانقسام.

أما في حال سيادة الثقافة السياسية التقليدية أو الاستبدادية – القائمة على الولاءات القَبَلية أو الطائفية أو الزعامات الفردية – فإن مؤسسات الديمقراطية تصبح مجرد هياكل شكلية سرعان ما تُفضي إلى اضطرابات وقد أشارت دراسة أصدرتها مؤسسة Freedom House إلى أن ضعف الثقافة الديمقراطية يُعد من أبرز معيقات الاستقرار في الأنظمة السياسية الانتقالية خاصة في الشرق الأوسط حيث يتم اختزال الديمقراطية في العملية الانتخابية دون أن تصاحبها قيمها الجوهرية[2].

4. مستوى العدالة الاجتماعية والتكافؤ

يُعد تحقيق العدالة الاجتماعية من أبرز المؤشرات على فعالية النظام الديمقراطي وقدرته على إرساء الاستقرار السياسي ويُقصد بالعدالة الاجتماعية: "ضمان التوزيع العادل للثروات والفرص والخدمات بين كافة فئات المجتمع بما يُعزز من المساواة والاندماج المجتمعي" [3]، فالتحول الديمقراطي الذي لا يُصحب بإصلاحات اجتماعية حقيقية تضمن تقليص الفجوات الطبقية وتحسين توزيع الدخل يُنتج ديمقراطية هشّة تُخفي تحت سطحها توترات قابلة للانفجار.

وقد بيّنت تقارير صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن غياب العدالة الاجتماعية والشعور بالتهميش والتمييز هما من أبرز العوامل التي تُقوّض شرعية الأنظمة السياسية في العالم العربي وتُفضي إلى

(1) Almond, G. & Verba, S., **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations,** (Princeton University Press, 1963).
(2) Freedom House, Freedom in the World 2023: Regional Trends – Middle East and North Africa, https://freedomhouse.org
(3) Rawls, J**A Theory of Justice**. (Harvard University Press. 1971).

احتجاجات عنيفة تُهدد الاستقرار [1] وتزداد خطورة هذا العامل في المجتمعات المتعددة إثنيًا أو طائفيًا حيث يُترجم التفاوت الاقتصادي إلى انقسام سياسي يُغذّي الصراعات.

من هذا المنطلق فإن بناء ديمقراطية مستقرة لا يمكن أن يتحقق دون وجود سياسات حمائية عادلة مثل قوانين الرعاية الاجتماعية والحد الأدنى للأجور وتكافؤ الفرص في التوظيف والتعليم وهو ما نصّت عليه مواثيق دولية عدة من بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966[2]

(1) UNDP. (2016). **Arab Human Development Report: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality.**

(2) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (الأمم المتحدة، المواد 6 و7 و10، 1966م).

خاتمة:

يُعدّ التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 من أبرز التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة إذ مثّل الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي البرلماني حدثًا مفصليًا في التاريخ السياسي العراقي الحديث غير أن هذا التحول لم يؤدِّ إلى تحقيق الاستقرار السياسي المنشود بل اتّسم المشهد السياسي خلال العقدين الأخيرين بالهشاشة المؤسسية والانقسامات المجتمعية وتكرار الأزمات السياسية، وقد أظهرت الدراسة ما يأتي:

1. الديمقراطية الشكلية لا تضمن الاستقرار السياسي إذ تبنّى العراق نظامًا ديمقراطيًا برلمانيًا منذ عام 2005 إلا أن هذا النظام ظلّ محكومًا بعوامل الطائفية السياسية والمحاصصة الحزبية مما أضعف من فعاليته وأدّى إلى أزمات سياسية متكررة.
2. ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية اتسم سلوك الناخبين والمواطنين بعدم الثقة بالمؤسسات والميل إلى الولاءات الفرعية والاعتماد على الزعامات الدينية والطائفية بدلاً من البرامج السياسية وهو ما يُضعف من فعالية النظام الديمقراطي.
3. الهشاشة المؤسسية وعدم احترام الدستور تبيّن من الواقع العراقي أن الخلافات حول تفسير مواد الدستور وضعف المحكمة الاتحادية وفقدان الثقة بالسلطة القضائية ساهمت في تقويض الاستقرار السياسي واستمرار حالة الانسداد.
4. التدخل الخارجي وفشل السيادة الكاملة إذ بقي العراق متأثرًا بالتجاذبات الإقليمية والدولية وهو ما انعكس على قرارات الدولة السيادية وأضعف من قدرتها على إدارة شؤونها الداخلية باستقلالية تامة.

Conclusion:

The democratic transition in Iraq after 2003 is considered one of the most significant political transformations in the region. It marked a shift from an authoritarian regime to a parliamentary democratic system, representing a pivotal moment in Iraq's modern political history. However, this transition did not lead to the desired political stability. Instead, over the past two decades, the political landscape has been characterized by institutional fragility, societal divisions, and recurring political crises. The study has revealed the following findings:

1. Formal democracy does not guarantee political stability. Although Iraq adopted a parliamentary democratic system in 2005, this system has remained constrained by political sectarianism and a quota-based power-sharing arrangement, which weakened its effectiveness and led to repeated political crises.
2. Weak democratic political culture. The behavior of voters and citizens has been marked by a lack of trust in state institutions, a tendency toward sub-national loyalties, and reliance on religious and sectarian leadership rather than political programs, which undermines the effectiveness of the democratic system.
3. Institutional fragility and lack of constitutional adherence. The Iraqi experience shows that disputes over constitutional interpretation, the weakness of the Federal Supreme Court, and declining trust in the judiciary have contributed to undermining political stability and perpetuating political deadlock.
4. External interference and incomplete sovereignty. Iraq has remained influenced by regional and international dynamics, which has affected sovereign decision-making and weakened the state's ability to manage its internal affairs independently.

المصادر :

1. دستور جمهورية العراق، 2005م، المادة.**(1)**
2. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2005م، التقرير الرسمي، بغداد، 2005م.
3. مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، (دمشق، 1991م).
4. ليبست، سيمور مارتن، رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة، ترجمة: خيري حماد، دار الآفاق، (بيروت، 1962م).
5. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مبادئ الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، (القاهرة: 2008م).
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**(UNDP)** ، الحكم الديمقراطي وتعزيز المشاركة،(نيويورك، 2010م.
7. حمدي عبد الحميد محمد محمد، "مفهوم الديمقراطية عند سيدني هوك"، مجلة كلية الآداب – (جامعة سوهاج، العدد 54، الجزء الأول، يناير 2020م).
8. لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية، ط1، (العراق: منشورات تموز، 2007م).
9. أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج1، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1974م).
10. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط4، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م).
11. صالح ياسر وآخرون، تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي، مؤسسة فريدريش إيبرت، (عمّان، 2012م).
12. محمد المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2019م)، ص205.
13. أنور سعيد الحيدري وآخرون، النظم الانتخابية في العراق: قراءة نقدية، المؤتمر العلمي الأول للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2–3 نيسان 2011، مطبعة الوقف الحديثة، (أربيل: 2012م)،.
14. عمار صالح البهادلي، نظام التمثيل النسبي في العراق 2005–2018: دراسة تقويمية، إنكي للنشر والتوزيع، (بغداد:2020م).
15. عبد العزيز عليوي العيساوي، نُظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (بغداد: 2013م)، ص119.
16. جريدة الصباح، العدد (1921)، 28 آذار 2010م.
17. إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير، (مصر، 2007م)
18. يحيى الكبيسي، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة ، 2013).
19. شليغم غنية، الاستقرار السياسي والمقومات والدوافع، مداخلة 2010م.
20. الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف الأول والهدف الثامن،https://sdgs.un.org/goals
21. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة، المواد 6 و7 و10، 1966م.

22. البنك الدولي، **Worldwide Governance Indicators – Political Stability Index: Iraq**، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة، متاح على الرابط: **https://info.worldbank.org/governance/wgi/**، تاريخ الاطلاع: أبريل 2025م.

23. United States Institute of Peace (USIP), Public Opinion in Iraq: Findings from National Surveys, Washington D.C., 2021.

24. Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract,(France: 1762), p. 54.

25. Montesquieu, The Spirit of the Laws, (London: 1748, Book II), p. 30.

26. John Locke, Two Treatises of Government,(London: 1689, Book II).

27. Marie-Anne Cohendet, Science politique et institutions, Ellipses,(Paris, 2005).

28. Encyclopaedia Britannica, Democracy, 2023, https://www.britannica.com/topic/democracy ،Accessed: April 2025.

29. P. John, Analysing Public Policy, Continuum,(London: 1996).

30. S. K. Padover, Democracy and Its Critics, D. Van Nostrand, (New York, 1967).

31. Charles Debbasch, Droit Constitutionnel, Economica,(Paris: 1992).

32. Jean-Erik Lane & Svante Ersson, Politics and Society in Western Europe, 4th ed. (London: Sage, 1999).

33. Jean-Erik and Svante Arvson, Polition and society in western Europe, (London: Sage Publications jourth Edition, 1999), P: 294.

34. UNDP, Arab Human Development Report: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality, (United Nations Development Programme, 2016).

35. Sen, A., Development as Freedom, (Oxford University Press, 1999).

36. Freedom House, Freedom in the World 2023: Regional Trends – Middle East and North Africa, https://freedomhouse.org ،Accessed: April 2025.

37. Almond, G. & Verba, S., The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, (Princeton University Press, 1963).

38. Freedom House, Freedom in the World 2023: Regional Trends – Middle East and North Africa, https://freedomhouse.org

39. Rawls, J. (1971). A Theory of Justice. Harvard University Press.

40. UNDP. (2016). Arab Human Development Report: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality.

References

1. *Constitution of the Republic of Iraq*, 2005, Article (1).
2. Independent High Electoral Commission (IHEC), *Legislative Elections Results 2005: Official Report*. Baghdad, 2005.
3. Malik Bennabi, *Major Issues*. Damascus: Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, 1st ed., 1991.
4. Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics*, trans. Khairi Hammad. Beirut: Dar Al-Afaq, 1962.
5. Arab Organization for Human Rights, *Principles of Democratic Governance and Human Rights*. Cairo, 2008.
6. United Nations Development Programme (UNDP), *Democratic Governance and Participation Enhancement*. New York, 2010.
7. Hamdi Abdel Hamid Mohammed Mohammed, "The Concept of Democracy in the Thought of Sidney Hook," *Journal of the Faculty of Arts*, Sohag University, no. 54, part 1, January 2020.
8. Lutfi Hatim, *The American Occupation of Iraq and the Collapse of the Iraqi State*. Iraq: Tammuz Publications, 1st ed., 2007.
9. André Hauriou, *Constitutional Law and Political Institutions*, Vol. 1. Beirut: Al-Ahlia for Publishing and Distribution, 1974.
10. Abdel Wahab Al-Kayali, *Encyclopedia of Politics*, Vol. 1, 4th ed. Amman: Arab Foundation for Studies and Publishing, 1999.
11. Saleh Yasser et al., *The Impact of Electoral Processes on Democratic Transition*. Friedrich Ebert Foundation, Amman, 2012.
12. Mohammed Al-Masari, *Electoral System and the Construction of the Democratic Process*. Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution, 2019, p. 205.
13. Anwar Saeed Al-Haidari et al., *Electoral Systems in Iraq: A Critical Reading*, First Scientific Conference of the Independent High Electoral Commission, 2–3 April 2011. Erbil: Al-Waqf Modern Press, 2012.
14. Ammar Saleh Al-Bahadli, *The Proportional Representation System in Iraq 2005–2018: An Evaluative Study*. Baghdad: Enki Publishing and Distribution, 2020.
15. Abdul Aziz Aliwi Al-Issawi, *Electoral Systems of the Iraqi Council of Representatives after 2003*. Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 2013, p. 119.
16. *Al-Sabah Newspaper*, issue no. 1921, 28 March 2010.
17. Israa Ahmed Ismail, *The Impact of Democratic Transition on Political Stability in Algeria*. Master's Thesis, Egypt, 2007.
18. Yahya Al-Kubaisi, *Iraq: Protests and the Crisis of the Political System*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.
19. Cheligham Ghaniya, *Political Stability: Foundations and Motivations*. Conference paper, 2010.
20. United Nations, *Sustainable Development Goals 2030*, Goals 1 and 8. Available at: https://sdgs.un.org/goals
21. United Nations, *International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights*, Articles 6, 7, and 10, 1966.
22. World Bank, *Worldwide Governance Indicators – Political Stability Index: Iraq*. Available at: https://info.worldbank.org/governance/wgi/ (Accessed: April 2025).